

تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية

- دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر -

*The Development Of Accounting Information System As A
Requirement For Economic Institutions
- The Study Of The Status Of The Accounting System In Algeria*

الأستاذة فاطمة الزهراء قرامز
جامعة أم البواقي- الجزائر

تصنيف JEL: M41, M49 تاريخ الاستلام: 2014/11/30 تاريخ قبول النشر:
2015/06/29

الملخص:

من خلال موضوع مقالنا هذا والمتعلق بتطوير نظام المعلومات المحاسبي سوف نعمل على توضيح مختلف مراحل التطورات التي مر بها هذا النظام كنتيجة للتغيرات الحاصلة في المحيط السائد، من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. والتي أثرت فعلا على أهداف هذا النظام وبالتالي على أهداف المؤسسة بصفة عامة. دون أن ننسى الإشارة إلى النظام المحاسبي في الجزائر وكيف تم التغيير في هذا النظام للتفاعل مع مختلف التغيرات الحاصلة في المحيط .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، نظام المعلومات المحاسبي النظام المحاسبي الجزائري

Abstract:

A travers cet article relatif au développement de système d'information comptable, nous essayerons d'expliquer les différents étapes d'évolution par courues par ce système comme résultant des variations de l'environnement dominant, des variations économique, sociales, politiques, ... etc. et qui ont eu un impact réel sur les objectifs de l'entreprise d'une manière générale, sans oublier d'aborder le système comptable algérien et les différents transformations effectués sur ce système comme réaction à ces variations d'environnement.

Mots clés :

le Système Comptable, le Système d'Information Comptable, le Système Comptable Algérien.

مقدمة

لو أمعنا النظر في الممارسة المحاسبية لوجدنا أنها عرفت تعايشا كبيرا مع مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، لكن التحولات الاقتصادية الجديدة التي حدثت في العالم، جعلت المنظمات الاقتصادية تواجه تحديات عديدة فرضت عليها أن يكون لديها منهجا استراتيجيا في عملها من أجل تحقيق أهدافها ومن ثمة ضمان البقاء والاستمرار في ظل محيط متغير ومعقد مليء بالتحديات، فالمحاسبة التي نعرفها اليوم لم تعد كالمحاسبة التي كانت سابقا، ففي ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية التي يشهدها العالم في وقتنا الحالي، أصبح علم المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور كبير وبارز في مؤسساتنا نظرا لما يوفره من معلومات مالية تساعد العديد من الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من التغييرات الحادثة في المحيط، تؤثر على نشاط المؤسسة الاقتصادية وبالتالي على أهدافها، مما يستوجب توفر نظام معلومات محاسبي يساعد هذه المؤسسات على مواكبة التغييرات الحاصلة وتحقيق أهدافها في ظل هذا النوع من المحيط .

وعليه يمكننا طرح التساؤل التالي: كيف يؤثر التغيير في المحيط على أهداف المؤسسة الاقتصادية وعلى احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية لهذه المؤسسة وبالتالي على نظام معلوماتها المحاسبي وخاصة على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على الإشكال الرئيسي تم الاعتماد على جملة من الفرضيات الهامة كما يلي:

- ما يحدث من تغييرات وتعديلات في الأنظمة المحاسبية ما هو إلا نتيجة للتغيير في الظروف السائدة.
- لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية مواصلة نشاطها والمحافظة على بقائها واستمراريتها، دون توفرها على نظام معلومات محاسبي مرن.
- وجود معايير محاسبية موحدة يعد أمر ضروري للمحافظة على نشاط المؤسسة وعلى بقائها في وقتنا الحالي.
- ما يحدث من تعديلات في النظام المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فرضته مختلف التغييرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في وقتنا الحالي الذي يتميز بمحيط غير مستقر تسوده متغيرات كثيرة ومختلفة ومتسارعة تؤثر على نشاط المؤسسات الاقتصادية وعلى أهدافها وبالتالي على نظام معلوماتها المحاسبي مما يحتاج إلى:

- رفع الستار عن مدى تأثير التطورات الحاصلة في المحيط على المؤسسة بصفة عامة وعلى نظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة.

- كشف أهمية تطوير النظام المحاسبي لتحقيق أهداف المؤسسة والمحافظة على بقائها.

- تبيين أن ما يحدث من تغيرات في النظام المحاسبي يعتبر كاستجابة للتغيرات الحاصلة في أهداف المؤسسات الاقتصادية وأهداف مختلف المستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية، نتيجة للتغيرات التي تحدث في المحيط السائد.

فمن أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة تم التطرق في هذا المقال إلى التطورات الحاصلة في النظام المحاسبي كنظام للمعلومات عبر مراحل زمنية مختلفة بصفة عامة، والتطورات الحاصلة في النظام المحاسبي الجزائري بصفة خاصة من خلال المحاور الموالية:

المحور الأول - المحاسبة كنظام للمعلومات؛

المحور الثاني - تطورات النظام المحاسبي؛

المحور الثالث - المعايير المحاسبية الدولية؛

المحور الرابع - تطوير النظام المحاسبي في الجزائر؛

المحور الخامس - النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

المحور الأول - المحاسبة كنظام للمعلومات

لقد أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية في عام 1966 تعريف للمحاسبة على أنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بهدف يمكن مستخدمي القوائم المالية من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة، وفي سنة 1970 صدر تعريف آخر للمحاسبة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خلال مجلس المبادئ المحاسبية التابع له حيث عرف المحاسبة بأنها " نشاط، وظيفته توفير المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية لوحدة اقتصادية معينة والتي يستوجب أن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية" وفي عام 1975 أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريفا جديدا للمحاسبة حيث تم إعادة تحديد هدف المحاسبة على أنها توفر المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ

القرارات الاقتصادية، والتي إذا تم توفيرها سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية. وهناك من يعرف المحاسبة على أنها علم له مبادئ وأسس علمية وفلسفية نظرية ومجال ومنهج بحث علمي كباقي العلوم، ويرى فريق آخر أن المحاسبة هي ذلك العلم الذي يبين القواعد التي يجب اتباعها لتسجيل العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المشروع فهذا الرأي ينظر للمحاسبة كعلم وفن وهو أقرب للواقع التطبيقي للمحاسبة¹.

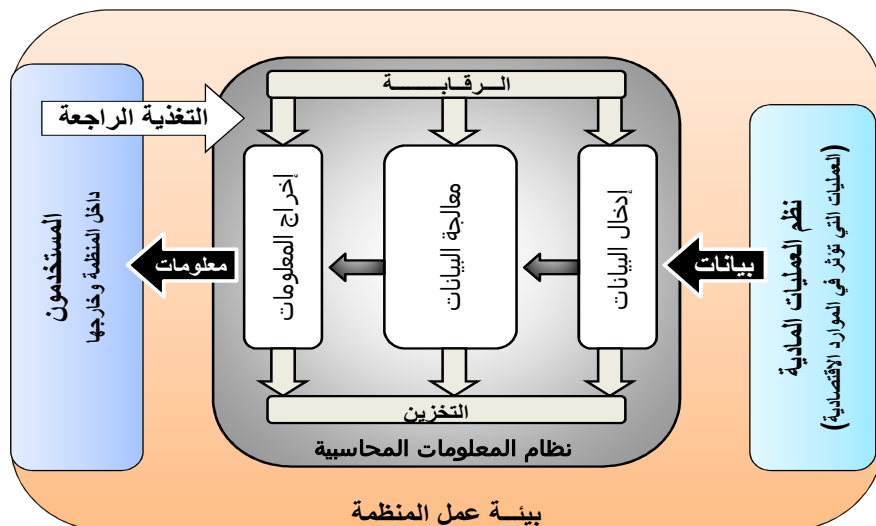
ولعل التعريف الذي قدم للمحاسبة سنة 2001 هو ما يكرس صراحة دورها المعاصر كنظام للمعلومات عندما نص على ما يلي: " ليست المحاسبة نهاية في حد ذاتها وإنما هي نظام للمعلومات يختص بقياس ومعالجة ثم إيصال المعلومات المالية عن المنشأة للأطراف ذات المصلحة وذلك كي تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة"، يؤكد هذا الاتجاه في تعريف المحاسبة عندما عرفت سنة 2006 بأنها "نظام يختص بتحديد وقياس وإيصال المعلومات المالية الخاصة بالمنشآت الاقتصادية للفئات ذات المصلحة ممن تستخدم هذه المعلومات في اتخاذ قراراتها المالية"². بناء على ذلك يمكن تعريف المحاسبة بالمفهوم الحديث على أنها نظام للمعلومات يتكون من مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والأسس والسياسات التي تستخدم في تحليل، تبويب وتلخيص العمليات المالية بهدف قياس نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة ومركزه المالي في نهاية هذه الفترة وتوصيل هذه النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

فالمحاسبة إذن هي نظام للمعلومات يهتم بإنتاج المعلومات المالية اللازمة لأغراض صنع واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات وتطبيق الأساليب الكمية المناسبة والتقرير عن نتائج هذه التحليلات وتقديمها لمتخذي القرارات سواء داخل أو خارج الوحدة المحاسبية³.

فعندما نقول أن المحاسبة هي نظام للمعلومات، وكما نعلم أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر تتمثل في المدخلات، التشغيل، المخرجات والتغذية العكسية، فالمدخلات لنظام المعلومات المحاسبي هي البيانات الناتجة عن دورات العمليات للمؤسسة والتي يتم تشغيلها للحصول على المخرجات والمتمثلة في المعلومات التي يحتاجها مختلف المستخدمين، أما التغذية العكسية فتظهر في إعادة تشغيل المعلومات التي تم إخراجها من نظام المعلومات المحاسبي والتي يتم استخدامها من طرف المستخدمين من أجل اتخاذ

القرارات وتظهر كذلك في الدور الرقابي لنظام المعلومات المحاسبي. والشكل الموالي يبين أنشطة نظام المعلومات المحاسبية كما يلي⁴:

أنشطة نظام المعلومات المحاسبية



بيئة عمل المنظمة

أنشطة نظام المعلومات المحاسبية

المصدر: (تيسير المصري، مرجع سبق ذكره، ص 48).

لقد خضعت المحاسبة للعديد من التطورات عبر مراحل زمنية مختلفة كنتيجة للتطور في أهداف المؤسسات استجابة منها لمتطلبات التغيرات الحادثة في المحيط الذي تعمل به وهذا ما يتم عرضه من خلال المحور الموالي .

المحور الثاني - تطورات النظام المحاسبي

إن المحاسبة التي نعرفها الآن ليست تلك التي كانت منذ بداياتها التي تأسست على أسس فنية رياضية وإنما نمت وتوسعت لتفي بالحاجات الإنسانية المتزايدة للمعرفة وكان للجوانب العلمية والاجتماعية والأخلاقية دور ملاحظ في ترسيخ هذه التطورات، وقد كان للعلوم الأخرى الطبيعية والاقتصادية والقانونية دور كبير في هذا البناء العلمي الذي أصبح يهتم كافة الفئات في المجتمع ويؤثر على أنماط حياتهم المعيشية، بل أن المحاسبة أصبحت تؤثر على المجتمع في كيفية اتخاذ القرارات وبالتالي على سلوكية أفرادها.

فالمحاسبة نشأت وتطورت نتيجة عوامل اقتصادية وقانونية مختلفة أدت إلى ظهور الحاجة الماسة إلى خدمات المحاسب التي تتمثل في تقديم البيانات المالية إلى جهات متعددة. ففي القرون الوسطى ظهرت الحاجة إلى المحاسبة نتيجة ظهور المعاملات التجارية واستخدام النقود كوسيلة للتبادل، وكانت المشروعات الفردية تمثل الشكل القانوني السائد في ذلك الوقت، فكانت المحاسبة أداة لخدمة أصحاب المشروعات عن طريق تسجيل العمليات في الدفاتر لحاجة صاحب المشروع إلى سجل منظم، وهذا السجل يعتبر كذاكرة للمعلومات التي لا يمكن لصاحب المشروع الاحتفاظ بها لمدة طويلة بذاكرته ويساعده على قياس مسؤولية الأشخاص القائمين بإدارة أمواله وفي تحديد علاقة المشروع بالغير من المتعاملين معه، وكل ذلك كان عن طريق تسجيل وتبويب العمليات المالية في مجموعة دفترية ثم استخراج نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة لفترة معينة وكذلك تحديد المركز المالي في نهاية الفترة المحددة. في أواخر القرن الثامن عشر ظهرت في الأفق علامات تطور جديدة في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية فظهر الثورة الصناعية أدت إلى تطور الوحدات الإنتاجية وتكوين شركات المساهمة للقيام باستثمار رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة، وقد تميزت هذه المشروعات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحدودة، كما أدت إلى تعقد العملية الإنتاجية و زيادة استخدام عوامل الإنتاج وبالتالي إلى صعوبة وتعقد العملية الادارية.

ومع هذا التطور تغيرت النظرة إلى طبيعة ووظيفة المحاسبة و لم تعد وسيلة لخدمة أهمية أصحاب المشروع فقط، بل أصبحت وسيلة لخدمة الإدارة عن طريق تقديم البيانات التفصيلية التي تساعدها في رسم السياسات المختلفة المتعلقة بأوجه نشاط المشروع والإشراف على تنفيذها والرقابة عليها، وترتب على ذلك ظهور أهمية لمحاسبة التكاليف الفعلية والتي تهدف إلى تحديد تكلفة المنتجات والرقابة على عناصر التكاليف و تقديم التقارير لقياس هذه الكفاية في تحقيق الأهداف المطلوبة من المشروع.

من أواخر القرن التاسع عشر وفي خلال القرن العشرين ومع زيادة حجم المشروعات وانتشار ظاهرة اندماج الشركات ومع التقدم الكبير في الوسائل التكنولوجية وانتشار المخترعات الجديدة ومع زيادة المنافسة بين المؤسسات المختلفة لتقديم السلع والخدمات لإشباع رغبات الأفراد اللانهائية والمحافظة على رأس المال ونموه والبحث الدائم عن الأسواق الجديدة، ومع زيادة حاجة المستثمر الخارجي للبيانات المحاسبية من أجل توجيه

أمواله نحو الاستثمارات المربحة ومع كل ذلك تطورت المحاسبة وزادت الحاجة إلى خدماتها وأصبحت وسيلة لقياس مدى كفاءة الإدارة وبالتالي وسيلة لخدمة المجتمع بصفة عامة.

نتيجة لذلك ظهرت فروع متعددة ومختلفة من المحاسبة، فمن المحاسبة المالية إلى المحاسبة الإدارية بفروعها المختلفة إلى المحاسبة الاجتماعية⁵.

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم عمليات تسجيل المعاملات التجارية خضع للتطور عبر المراحل التاريخية المختلفة ومن المفهوم الضيق أي مسك الدفاتر إلى أن أصبح اليوم معروف باسم النظام المحاسبي، بالمعنى الواسع هو أحد فروع علم الاقتصاد (الاقتصاد القياسي أو الكمي) ويرتبط ارتباطاً واسعاً بعلم الرياضيات والإحصاء والذي يزداد المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

فالهدف من هذه التطورات هو تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، إذ أن الأنظمة المحاسبية عند إيصال المعلومات المالية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هؤلاء المستخدمين والمتمثلين في المستخدمين الداخليين كالإدارة العليا ومدراء الأنشطة في المنظمة. والمستخدمين الخارجيين كالمستثمرين، الدائنين، الموردين، البنوك، الهيئات الضريبية أو المسجلين والمراقبين لسلوك الشركات والعملاء والنقابات العمالية⁶.

من خلال هذا العرض لاحظنا أن الأنظمة المحاسبية تعمل لتلبية احتياجات البيئة (الداخلية والخارجية) من المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات معينة وتتأثر هذه الأنظمة وتتطور بسبب التغيير في البيئة المتواجدة فيها. فنتيجة لهذه التغييرات المتسارعة واختلافها من مكان لآخر وانفتاح الأسواق العالمية يستوجب وجود أساس يوحد المعاملات المحاسبية مما يجعل من اللغة المحاسبية لغة موحدة ومفهومة وواضحة من طرف جميع المؤسسات العالمية، أي وضع قواعد محاسبية متفق عليها من طرف جميع دول العالم لأن السوق أصبحت سوق واحدة لكل دول العالم، وهذا ما أدى إلى وجود المعايير المحاسبية الدولية والتي يمكننا التعرف عليها بإيجاز من خلال المحور الموالي.

المحور الثالث- المعايير المحاسبية الدولية

بسبب الاختلافات الطبيعية في المبادئ والقواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة وأحيانا متعارضة فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجود التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل ومن هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية.

فالمعيار المحاسبي هو مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مثل معيار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية .

لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بقواعد وأسس تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها. وأخذت هذه المعايير تغزو حتى البلدان التي لديها معايير محاسبية خاصة بها وكانت لها النصرة والغلبة من أجل الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين. وتعتبر معايير المحاسبة الدولية من أكثر المجالات انتشارا في العالم وتطبيقا نظرا للقبول العام لهذه المعايير في العديد من الدول⁷. لكن هذه المعايير المحاسبية لا تبقى ثابتة بل هي قابلة للتغيير عبر الزمن نتيجة للتغيير في المحيط السائد وما ينتج عنه من تغيير لأهداف المؤسسات المتواجدة في هذا النوع من المحيط.

فالجزائر اليوم كغيرها من بلدان العالم أصبحت تطبق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي أدت إلى ضرورة إعادة النظر في النظام المحاسبي السابق وتعديله ليتمكن المؤسسات الجزائرية من التأقلم مع التغييرات المحيطة الحالية والمستقبلية. ومن خلال المحور الموالي يمكننا الإشارة إلى التطور الحاصل في النظام المحاسبي الجزائري والأسباب التي أدت إلى ضرورة التطوير للنظام المحاسبي المعتمد.

المحور الرابع - تطوير النظام المحاسبي في الجزائر

يدور النقاش اليوم في مختلف مؤسساتنا وبين الأطراف المهتمة بالمحاسبة حول النظام المحاسبي الجديد الذي اعتمده الجزائر، أي النظام المحاسبي المالي وما هو هذا النظام؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى الأخذ به واستبدال المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي؟

كانت المؤسسات الجزائرية خلال المراحل الأولى من الاستقلال تعمل تحت تأثير النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة أي النظام الاشتراكي - الذي كان هدفه تحسين مستوى معيشة الأفراد، فكانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تلك الفترة لا تهدف إلى تحقيق النتائج التي تصبو إليها غيرها من المؤسسات العالمية الأخرى والمتمثلة في تحقيق الربح بقدر ما كانت تعمل على تلبية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات وبأقل الأسعار ودون مراعاة للتكاليف- فالنظام الذي تعمل فيه المؤسسة يؤثر جوهريا على شكل ومدى إتاحة المعلومات المحاسبية.

اتخذت الحكومة الجزائرية من المخطط المحاسبي الوطني القانون الحاكم لمختلف العمليات المحاسبية وكان ذلك بموجب الأمر رقم 75.35 بتاريخ 29 أبريل 1975 والذي بدأ تطبيقه في أول جانفي 1976 على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وشركات الاقتصاد المختلطة والمؤسسات التي تخضع لنظام التكاليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها. كما أجاز الأمر المذكور بجواز شمول المخطط وسريانه على مؤسسات أخرى بموجب قرار صادر من وزير المالية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمحاسبة⁸، وهذا بعد أن كانت المؤسسات الجزائرية تخضع للنظام الفرنسي قبل الاستقلال وإلى غاية 1975 وبالتالي تعتمد محاسبتها على القوانين المحاسبية للنظام المحاسبي الفرنسي آنذاك.

ففي النظام السابق (الاشتراكي) تستخدم الحكومة التخطيط المركزي لتوزيع الموارد وتحديد المخرجات للقطاعات المختلفة للاقتصاد وتخضع الأراضي والتسهيلات الإنتاجية لقوانين الحكومة وتسهيلات فكل هذه الأمور وجميع الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية أدت بمتخذي القرار إلى الاعتماد على قوانين المخطط المحاسبي الوطني واعتباره المخطط الأنجع لتسيير المؤسسات وتحقيق مجموعة من الأهداف الأولية المتمثلة في تحسين مستوى معيشة الأفراد دون مراعاة مصالح المؤسسة من تحقيق للربح الذي

يعتبر كهدف قصير المدى، هذا الاتجاه عاد سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المدى الطويل (الإستراتيجي)، حيث فشلت أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأعلنت إفلاسها وأغلقت أبوابها بسبب الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المعتمد وسهولة التلاعب بالبيانات المحاسبية وتزويرها، مما جعل التسجيلات المحاسبية والإفصاح عنها لا يعكس حقيقة الوضع المالي لهذه المؤسسات من خلال النتائج المزورة إما بتضخيم هذه النتائج أو بالإنقاص منها، مما يجعل المعلومات المحاسبية لا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسات وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة اتجاه هذه المؤسسات من طرف متخذي القرار.

بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة بدأت تظهر بعض المتغيرات المحيطة التي تؤثر وبصورة سريعة على نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وافتتاح السوق الجزائرية على الأسواق الأجنبية وسياساتها الاستثمارية في الجزائر. كل هذه العوامل وغيرها مما لم يذكر تستوجب إعادة النظر في النظام المحاسبي السابق ومحاولة إعطاءه صبغة عالمية ليواكب جميع هذه التغيرات المحيطة السائدة وأن يكون موحدا للتعاملات مع مختلف المؤسسات العالمية وأن يكون أكثر مصداقية وإفصاح وثقة وموحد اللغة المحاسبية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات العالمية، لأن في اقتصاد السوق الأسواق هي التي تملئ توزيع الموارد والمخرجات على قطاعاتها الاقتصادية المختلفة مما يجعل المؤسسات التي كانت تعمل سابقا في اقتصاد مخطط تعاني مصاعب كبيرة عند محاولة العمل في اقتصاد السوق والعكس صحيح (أي أن المؤسسات التي كانت تعمل في اقتصاد السوق تعاني مصاعب كبيرة عند العمل في اقتصاد مخطط)، فشركات عديدة لم تنجح عندما حاولت العمل في مواقع خارجية ذات اقتصاديات مخططة والسبب في ذلك هو أن النظم الاقتصادية تؤثر على عمل هذه المؤسسات أو المنشآت بأنظمتها المحاسبية وبشكل كبير. إضافة إلى ذلك أن القيود الحكومية على إتاحة رأس المال تؤثر جوهريا على كيفية تعيين والتقرير عن المعلومات المحاسبية⁹، فالحصول على رأس المال يتطلب إنشاء شركات أعمال دولية من أجل فهم الاختلافات الدولية في كيفية الحصول على رأس المال وتنظيم المنشآت والأعمال، فنلاحظ أن هناك دول بها أسواق رأس مال قوية وهناك دول أخرى لا يوجد بها أسواق رأس مال أو أن يكون هذا السوق محدودا جدا أو أن يكون سوق

ذو حجم قليل، و في هذه الدول تعتبر البنوك أو الحكومة هي المورد الرئيسي لرأس مال المؤسسة.

فكل هذه المتغيرات تؤثر على المؤسسات ونشاطاتها واستراتيجياتها وبالتالي تؤثر في مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي وحتى على عملية التشغيل في النظام، مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في النظام المحاسبي السابق المعتمد، فكانت في كل مرة تظهر حسابات جديدة في المخطط المحاسبي الوطني وكانت عبارة عن سلسلة من المحاولات لوضع نظام محاسبي جديد يكون أكثر تطورا و ملائمة لحاجيات المؤسسات ومتطلبات التغيرات المحيطة السائدة وأثمرت هذه المحاولات بظهور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 بموجب القانون رقم 07 . 11 المتضمن (ن . م . م) والذي تم تطبيقه فعليا ابتداء من جانفي 2010. فما هو النظام المحاسبي المالي SCF ؟

المحور الخامس - النظام المحاسبي المالي في الجزائر

في الجزائر صدر القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي بتاريخ 25 . 11 . 2007 تحت رقم 11.07 تلاه المرسوم التنفيذي رقم 156.08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07. 11 وذلك في 28 . 05 . 2008 أما القرار الوزاري المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة أو (قائمة) الحسابات وقواعد مسكها، فقد صدر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 . 03 . 2009 كما أن المؤسسات المعنية بمسك محاسبتها وفق (ن . م . م) قد حددتها المادة 1 من القانون 07 . 11 كالتالي: تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. عموما نقول أن (ن . م . م) يطبق على كل مؤسسة اقتصادية تابعة لنظام الربح الحقيقي، وأن جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما فيها المؤسسات العمومية والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص ملزمة إلزاما قانونيا بتطبيق النظام المحاسبي المالي منذ صدوره وأخذ بعين الاعتبار جميع التعديلات الممكن حدوثها في هذا النظام عبر الزمن.

فالقرار الخاص ب (ن . م . م) قد صنف الحسابات إلى سبعة أصناف (بعد أن كانت في النظام السابق PCN ثمان مجموعات) هي:

الصنف الأول :حسابات رؤوس الأموال؛

الصنف الثاني: حسابات التثبيات؛

الصف الثالث: المخزون والمنتجات قيد التنفيذ؛

الصف الرابع: حسابات الغير؛

الصف الخامس: الحسابات المالية؛

الصف السادس: حسابات الأعباء؛

الصف السابع: حسابات النواتج.

إضافة إلى تطبيق وشرح قاعدة مسك بعض الحسابات فقد بين (ن . م . م) كيفية تقييم الأصول والكشوف المالية الواجب إعدادها في نهاية السنة، وكذا كيفية مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة. فهدف القوانين الخاصة بالنظام المحاسبي المالي (ن . م . م) هو توحيد النظام المحاسبي المطبق في الجزائر، إذ بموجبه ستوحد المصطلحات والطرق والقواعد المحاسبية، مع تسيير عملية جمع البيانات على مستوى المؤسسة وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني ومعاملة المؤسسات بالمساواة بالنسبة لكل من فرض الضريبة ومنح الإعانات مع تيسير عملية مراجعة ومقارنة حسابات المؤسسات وتيسير عملية تكوين المحاسبين وجعلها أقل تكلفة، فتكوين المختصين في المحاسبة يتم بصورة جماعية ولكل المؤسسات فهي كلها تطبق نفس النظام المحاسبي¹⁰. كما أن للنظام المحاسبي المالي أهداف تطورت تبعاً لتطور حاجيات المجتمع فمن الأهداف التقليدية المتمثلة في حساب النتيجة خلال فترة زمنية محددة وحساب صافي المركز المالي للمؤسسة إلى أهداف حديثة والمتمثلة في تقديم المعلومات إلى المجتمع الاقتصادي، فهذا المجتمع كمستخدم للمعلومة المحاسبية، يحتاج إلى معلومات محاسبية ذات مواصفات تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب، وتتمثل هذه المواصفات فيما يلي¹¹:

1- القابلية للفهم: أي قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين لها، وأن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة وأن تعرض بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

2- الملائمة: حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة كما تعتبر المعلومة المالية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة.

3- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة للمستخدمين، يجب أن تكون موثوقة ويتم امتلاكها لهذه الصفة إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة وتمثل بصدق العمليات والأحداث الاقتصادية للمنشأة. ويبين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الصفة الرئيسية تتحقق من خلال توفر مجموعة من الخصائص أو الصفات الفرعية المتمثلة في:

- **التمثيل الصادق:** أي التعبير بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة.

- **الجوهر فوق الشكل:** حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والأحداث الاقتصادية للمنشأة، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقاً لحقيقتها الاقتصادية وجوهرها وليس شكلها القانوني فقط.

- **الحياد:** أي أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الاطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما يتم إعداد وعرض القوائم المالية للاستخدام العام ودون تحيز.

- **الحيطة والحذر (التحفظ):** وتعني وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد كما أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بمقدار معقول ودون مبالغة.

- **الاكتمال:** لكي تتوفر صفة الموثوقية، فإن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة، أي أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفص ذلك من درجة ملائمتها.

4- القابلية للمقارنة: ويقصد بها قابلية المقارنة للقوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع قوائم مالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة، مما يستوجب الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، وكذلك الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية، ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسة المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي.

هذه المواصفات المذكورة، يجب أن تكون متوفرة في المعلومة المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي في كل وقت وفي كل الأزمنة وفي كل المنشآت من أجل ضمان جودة المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات المستخدمين من هذه المعلومات ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة المتعلقة بحاضر المنشأة و مستقبلها.

إن النظام المحاسبي المالي كما يرى الكثير من المهتمين بالمحاسبة يتمشى والاتجاه السائد في جل الدول والمتمثل في وضع نظم محاسبية قائمة على أسس وقواعد المعايير المحاسبية الدولية، مع العلم أن هذه القواعد والأسس غير ثابتة وغير دائمة، بل هي قابلة للتغيير والتعديل متى استدعت الضرورة لذلك.

الخاتمة

من خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج مفادها:

- النظام المحاسبي كنظام مفتوح يتأثر بالتغيرات المحيطة المختلفة، اقتصادية اجتماعية وسياسية التي لها تأثير كبير على أهداف النظام المحاسبي في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات داخليين كانوا أو خارجيين وكذلك التأثير على أهداف المؤسسة.

- لكي يمكن للنظام المحاسبي تحقيق متطلبات مختلف المستخدمين بصفة خاصة وتحقيق أهداف المؤسسة بصفة عامة يجب أن يكون هذا النظام مرناً أي أنه قابل للتطوير استجابة لمختلف التغيرات التي يمكن أن تحدث في المحيط، ونقصد بتطوير النظام المحاسبي تعديل النظام السائد أو التغيير الكلي لهذا النظام.

- المؤسسات الجزائرية كغيرها من مؤسسات العالم تعمل جاهدة من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في محيطها الداخلي من جهة ومحيطها الخارجي من جهة أخرى وذلك للمحافظة على بقائها واستمرارها عن طريق مواجهة مختلف تحديات المحيط واتخاذ القرارات المناسبة انطلاقاً من معلومات محاسبية جد دقيقة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات السائدة في المحيط وتساعد المؤسسة على تحقيق قيمة مضافة و التي تساعدها على الإبداع وتكوين المعرفة وتعزيز موقعها التنافسي.

- ظروف المحيط وتغيراته السريعة والكثيرة فرضت على المؤسسات الاقتصادية العالمية اللجوء إلى وضع معايير محاسبية دولية توحد اللغة المحاسبية والعمل المحاسبي من أجل المحافظة على استمرار نشاطها وبقائها في هذا النوع من المحيط.

من خلال هذه الدراسة، تم الخروج بجملة من التوصيات والتي تعتبر ضرورية ومهمة لحاضر المؤسسة الاقتصادية ومستقبلها، والتي نذكرها فيما يلي:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للظروف المحيطة السائدة ومدى تأثيرها على نشاط المؤسسة وعلى مختلف قراراتها.
- من الضروري على مصممي نظام المعلومات المحاسبي إعطاء أهمية للتغيرات المحيطة الداخلية والخارجية من أجل أن يكون النظام المحاسبي المصمم النظام الأمثل للمؤسسة.
- إعطاء أهمية للمعايير المحاسبية الدولية والعمل على تعديل هذه المعايير وتكييفها مع التغيرات الحاصلة في محيط المؤسسات، وذلك من أجل الوصول إلى نظام معلومات محاسبي مرن يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها الحاضرة والمستقبلية.

قائمة المراجع:

1. نضال محمود الرمحي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان 2010، ص 15-16.
2. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان 2007، ص 25.
3. حسن توفيق، نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية ورقة بحثية، المؤتمر العلمي الخامس حول نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتميئتها، جامعة الزرقاء، عمان 2009.
4. تيسير المصري، نظام المعلومات المحاسبي في منشآت الأعمال، كتاب لم ينشر بعد، جامعة دمشق، سوريا 2011.
5. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 19.
6. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (القياس، الاعتراف، الافصاح)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، 2009، ص 29.
7. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 3.
8. قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (دون تاريخ)، ص 6.

- ⁹. روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 854.
- ¹⁰. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص 36.
- ¹¹. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 7.